ان الايمان اذا كان الخ فان قلت هذا يخالف ما ذكره آنفا من ان حقيقة
الايمان هو التصديق ولم يذكر معه الاقرار قلت حقيقة الايمان
الذى يصير العبد به مؤمنا عند الله تعالى هو التصديق والاقرار
شرط اجراء الاحكام فلم يحكم على المصدق بالايمان مالم يوجد منه
الاقرار كما سيأتى فذكر الاول فى مقامه والثانى فى مقامه فلا خلاف
بحر ابادى الثانى من الوجوه الثلثة لاثبات مذهبنا الحق
الآيات وفى كون ما ذكر من الآيات دليلا بحث لان الخطاب
للمؤمنين المبرئين من المعصية وفرض القصاص وايجاب التوبة
مبنى على فرض القتل والمعصية واثبات الاقتتال على سبيل الفرض
ولا يلزم بقاء الايمان بعد وقوع المفروض عصام والاحاديث
الناطقة الدالة باطلاق المؤمن على العاصى كقوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى جمع قتيل وقوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا توبوا الى الله توبة نصوحا التوبة الرجوع
قال البيضاوى رح سئل على رضى الله عنه عن التوبة قال يجمعها ستة
اشياء على الماضى من الذنوب الندامة وللفرايض الاعادة ورد
المظالم واستحلال الخصوم وان يعزم على ان لا يعود وان تذيب
نفسك فى طاعة الله وقال النصوح المبالغة فى النصح وهو صفة
التائب

التائب فانه ينصح نفسه بالتوبة او صفة التوبة على الاسناد المجازى
مبالغة والمبالغة فى النصاحة وهى الخياطة كانها تخيط ما خرقته
الذنوب وقراءة ابو بكر بضم النون وهو مصدر بمعنى النصح والنصاحة
تقديره ذات نصوح او ينصح نصوحة عصمت الله رح وقوله تعالى
وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فاصلحوا الآية فان هذه
الآيات تدل على اطلاق المؤمن على العاصى وذلك لان القصاص انما
يجب فى القتل العمد وهو كبيرة والتوبة انما تجب عن الكبيرة واقتتال
المؤمنين بغير حق كبيرة على ما دل عليه قوله عليه السلام القاتل والمقتول
فى النار فلو كانت الكبيرة تخرج العبد المؤمن من الايمان وتدخله
فى الكفر لما صح اطلاق المؤمن على مرتكبى الكبائر المذكورين
والملزوم باطل لوروده فى القرآن وكذا الملزوم لان بطلان
اللازم يستلزم بطلان الملزوم وهى اى الآيات الواردة فى
هذا الباب الدالة على اطلاق المؤمن على العاصى ولكن ان تجعل
الضمير للاحاديث رح لانبقى الاحاديث خالية عن البيان عصام كثيرة
الثالث من وجوه منعنا اجماع الامة من عصر اصحاب زمان النبى
عليه السلام الى يومنا هذا صفة يومنا بالصلوة متعلق باجماع على
متعلق بالصلوة من مات من اهل القبلة من غير توبة متعلق لمات

قوله ولا لانه الخ اقول هذا احتمال والايمان
فى الحى طيبين المذكورين فى الآية باق وانما يحكم بزوال
بعد وقوع المفروض فالحكم
الآيات دليلا بلا شبهة
منه عفى عنه

فى العقيدتين لا تحرج عن متن الايمان ٢

ان الكبيرة مخرجة للعبد المؤمن عن الايمان
واد خاله فى الكفر
فثبت ان الكبيرة
لا تخرج العبد المؤمن
عن الايمان والا دخله
فى الكفر
منه سلمه

الاجماع فى الاصطلاح
اتفاق المجتهدين
من امة محمد صلعم
فى عصر على حكم شرعى
تلوح صحفه

Copyright © King Saud University